محاضرة المنافسة غير المشروعة

الجزء الثاني

كما وضحنا سابقا فالمنافسة غير المشروعة نوعين:

الاول: المنافسة غير المشروعة قانونا.

الثاني: المنافسة غير المشروعة اتفاقا.

المنافسة غير المشروعة أتفاقاً

يلجأ التجار عادةً الى تضمين العقود التي يبرمونها شروطاً يمنع فيها بائع المحل التجاري من أنشاء محل تجاري آخر مماثل ، و يعد هذا الاتفاق موافقاً للقانون بشرط ان لا يكون مطلق المدة او شامل لكل أنواع التجارة بل لا بد لصحته ان يكون المنع مقتصر على ممارسة ذات النوع من التجارة التي باعها و خلال مدة محددة و بحدود المنطقة التي يوجد فيها المحل التجاري ، و يترتب على مخالفة شروط هذا الاتفاق قيان المسؤولية العقدية فأن خالف البائع شروط الاتفاق للمشتري طلب التعويض او فسخ العقد او غلق المحل و الامتناع عن دفع المتبقي من ثمن المحل التجاري الذي أشتراه .

الجزاء المترتب على القيام بعمل من أعمال المنافسة غير المشروعة

تتحقق هنا المسؤولية العقدية وذلك لوجود الاتفاق او شروط اتفاقي بين الاطراف بهذا الشأن وتقوم المسؤولية العقدية المرتكزة على الخطأ والضرر والعلاقة السببية بينهما عندما يصاب أي شخص بضرر اكيد من مخالفة البائع هذا الاتفاق أو الشرط حيث يحق للمشتري طلب التعويض لذلك الاخلال وكذلك للمشتري فسخ العقد او غلق المحل التجاري الذي أسسه البائع خلافا للاتفاق وايضا له الحق في الامتناع عن دفع المتبقي من ثمن المحل التجاري الذي اشتراه بسبب الإخلال بشرط المنع.

ونجد من جهة أخرى في حال انقضاء مدة الشرط فالبائع كل الطرق المشروعة في انشاء محل تجاري جديد مشابه لسابقه ويباشر نوع التجارة التي يرغبها حتى ولو كان في نفس المكان الذي منع من الاشتغال فيه سابقا .